

تقرير

علي قانصو: لا حوار مع من شوّه صورة الحزب

ثلاثة أشهر مرّت على تسلّم علي قانصو مهامه رئيساً للحزب السوري القومي الاجتماعي للمرّة الرابعة (ولياتين في تسعينيات القرن الماضي، وولاية ثالثة عام 2005). ليس بالأمر الهين أن توّكّل الرئاسة إلى «أمين» غير أسعد حردان، الذي تمكّن بعد 8 سنوات من ربط الحزب بشخصه. بالنسبة إلى قانصو، هو الرئيس «الأوحد» للحزب الذي لن يدعو إلى حوار عام للقوميين نظراً إلى عدم وجود مجموعات خارج الإطار الرسمي

ليا القزبي

ثلاثة رؤساء للحزب السوري القومي الاجتماعي تبدّلوا، بين عامي 2001 و2016، وهي لا تزال ثابتة في مكانها. ناموس مكتب الرئاسة رندا بعقلين التي تُبادر عند كل عهد جديد إلى تقديم استقالتها وترفض، حاضرة لتستقبل ضيوف الطبقة السابعة في مركز الحزب في الروشة، بكل لطافتها. تقوم بالواجب حتى يحين موعد اللقاء مع الرئيس الحالي علي قانصو، الذي يعود إلى مكتبه للمرّة الرابعة في ظروف حزبية وسياسية صعبة. الملفات التي تتكّس أمامه عديدة، منها: تشكيل حكومة الرئيس سعد الحريري وضمان حصّة لـ «القومي» فيها، التحضير للانتخابات النيابية وتحديد «الحلفاء» في المناطق، إضافة إلى وحدة الحزب مع الفرعين الآخرين في الشام ومحاولة تخطي تبعات التعديل الدستوري الذي سمح للرئيس السابق أسعد حردان بالترشح لدورة ثالثة، ثمّ قرار المحكمة الحزبية بإبطال هذا الانتخاب، وصولاً إلى إقالة عضوين من المحكمة الحزبية كإجراء وصفه كُثر بـ «الكيدي».

تقرير

الضنية: استياء من القيادة الزرقاء وفتفت والمنسقية

عبد الكافي الصمد

ما كادت نتائج انتخابات المكتب السياسي لتيار المستقبل تصدر في اليوم الثاني من المؤتمر العام الذي عقده التيار الأزرق في مجمّع البيال في العاصمة على مدى يومين، حتى انهالت الانتقادات من مناصري التيار في الضنية على منسقيته وقيادة التيار ونواب المنطقة، بعدما أسفرت النتائج عن عدم فوز أي من مرشحي المنطقة، الذين خرجوا من مولد الانتخابات بلا حصص.

فرغم دعم أعضاء الهيئة الناحية في الضنية المرشح عز الدين علي، الناشط البارز في التيار، والذي يتمتع بحضور لافت بينهم مقارنة بالمرشحين الآخرين علي هرموش وإيفا حسون، فإنه لم يكتب له الفوز، وخسر الانتخابات بفارق 7 أصوات عن آخر الفائزين، وهو المرشح عامر



اجواء الاستياء من فتفت في صفوف تيار المستقبل بدت واضحة (هيلم الموسوي)

سوريا، دعم المقاومة، الدولة المدنية وبناء جيش قوي. لذلك، العلاقة كانت وستبقى ممتازة». وفي الملف الحكومي، «التيار ليس سلبياً معنا وهو حريص على تمثيلنا. هذا الموقف يُبنى عليه في المستقبل، سواء في الانتخابات أو غيرها من الاستحقاقات». ولكن ما لا يجمعهما هو الموقف من النائب سليمان فرنجة والقوات اللبنانية. يقول قانصو إنه «ممن يسعون إلى ترميم العلاقة بين عون وفرنجة، وأعتقد أنه أمر غير صعب»، ولكن «شنان ما بين القوات وفرنجة، إضافة إلى صفة الأخير التمثيلية، هو يحمل خيارات استراتيجية واضحة، لم يعدل عنها مرّة».



استقال عضو المحكمة مصطفى الشيخ علي، وفصل الرماح وغصن وقنيزج من الحزب



الشق الثاني من الحديث مع قانصو حزبي. بعدما تغنّى حلفاء «القومي» خصومه باحترام المؤسسات فيه واستقلالية قضائه، أصدر المجلس الأعلى في نهاية أيلول قرار إقالة عضوي المحكمة نزيه غنطوس وجهاد العقل، تحت حجة «إقدامهما على اختلاق اتهامات باطلة ضد مسؤولين في قيادة الحزب وخلق وقائع غير موجودة وغير مبررة وثبوت مسؤوليتها عن أداء وسلوك يتعارض مع قواعد تأمين العدالة الاجتماعية». أدى ذلك إلى إرسال رئيس المحكمة ميشال الحاج كتاباً إلى المجلس الأعلى يتضمن 4 نقاط توضيحية: «المحكمة الحزبية أصدرت حكمها (الذي قضى

بإبطال التعديل الدستوري الذي سمح بانتخاب حردان) من دون أن ترتكب أي خطأ دستوري وقد نال تأييد رئيس الحزب والمجلس الأعلى وجرى ذلك بموجب تعميم رسمي صادر عن عمدة الداخلية؛ إصدار المحكمة قرارها خارج مركز الحزب لا يستوجب إقالة العضوين، بل يقتضي سؤالهما عن ذلك من خارج الحكم؛ المحكمة أصدرت حكمها بالإجماع. لذلك كان يتعين على المجلس الأعلى إقالة جميع أعضاء الهيئة؛ عرضت المحكمة أمام المجلس الأعلى اتهام ناصر قنديل للمحكمة على صفحات جريدة البناء (التابعة للحزب) بالخيانة والعمالة، فجدد أنفسنا بأننا خارج المسؤولية الحزبية، وقنديل باق في مكانه». المجلس الأعلى لم يستجب لطلب الحاج الرجوع عن قرار إقالة العضوين، فقدّم في 9 تشرين الثاني استقالته من رئاسة المحكمة. وقد لحق به في 15 الشهر الجاري عضو المحكمة مصطفى الشيخ علي. وكان «القومي» لا يريد أن يطوي هذه الصفحة قبل الاقتصاص ممّن عارض التعديل الدستوري. للمرّة الأولى، قرار المجلس ليس انتقاماً، بل اعتراض على سلوكيات معينة كالإصرار على عقد جلسة المحكمة خارج مركز الحزب». لماذا وافق المجلس الأعلى سابقاً على الحكم؟

يرد قانصو بأن «المجلس أراد الالتزام بمنطق المؤسسات، لكنه أشار إلى هذه النقطة. التنفيذ أمر والمحاسبة أمر آخر». يبدو رئيس الحزب واثقاً من قدرته على ثني الحاج والشيخ علي عن الاستقالة. ماذا عن التواصل مع أعضاء الحزب «الحردانيين»؟ «تريد محاوره الجميع حتى في الشام». ليس هناك مبادرة عامة لاستقطاب المع أرضين كونه لا قناعة بأن هناك جماعات خارج الحزب، «من يتصل ويطلب لقاء، نقول له أهلاً وسهلاً. ولكن أنا أنظم حواراً عاماً؟ هم أصلاً ليسوا حالة واحدة». الحوار سيستثنى «من شوّه سمعة الحزب واستعمل الإعلام في موضوع حزبي. فصلنا البعض

وسنُرسل ملفاتهم إلى المحكمة من أجل طردهم». وقد علمت «الأخبار» أنه فصل كل من ناصر الرماح ونبيلة غصن وتموز قنيزج، المنتهين إلى حركة «8 تموز» المعارضة لقيادة الحزب. لا ينحصر الاعتراض بهذه «الحركة»، بل وصل إلى داخل المجلس الأعلى، حيث يعتكف عن حضور جلسات كل من الرئيس السابق جبران عريجي والنائب السابق أنطون خليل، رغم أنهما شاركا في حفلة الاستقبال بمناسبة تأسيس الحزب بناءً على اتصال من قانصو. مصادرهما تؤكد أنّ أحداً لم يُبادر إلى الاتصال بهما من أجل الحوار. أما قانصو، فيرد بأن «المشكلة ليست عندنا بل عند الناس التي لا



خوفاً من وجود كلمة سر يمكن أن تحسم النتائج سلفاً، لكن تبين من النتائج أن كلمة السر ليست موجودة كما ظنوا، ولا اللوائح المغلقة، وأن من اشتغل وبذل مجهوداً مضاعفاً تمكن من الفوز».

غير أن المصادر تردّ خسارة مرشحي الضنية إلى «سببين آخرين: الأول أن منسقية التيار في المنطقة ونوابها الزرق لم يبذلوا الجهد المطلوب منهم لإنجاح مرشحيها، إلى درجة بدوا فيها أنهم غير مهتمين بالانتخابات؛ والثاني النقمة على النائب أحمد فتفت، التي تبدّت بوضوح خلال جلسات المؤتمر، وأثرت سلباً على المرشحين».

وأشارت المصادر في هذا السياق إلى ما شهده المؤتمر من مداخلات علنية لمنسقين وكوادر من مناطق لبنانية مختلفة، دعوا فيها الرئيس سعد الحريري إلى «عدم ترشيح أي نائب

التيار الأزرق في الضنية منقوصاً وغير مقبول، ويعتبر عن «استلشاق» القيادة الزرقاء بمنطقة يُنظر إليها على أنها قلعة لها، وشكلت دائماً رافعة له في معظم الاستحقاقات. مصادر متابعه في تيار المستقبل في الضنية أوضحت لـ «الأخبار» أن أسباب خسارة مرشحي المنطقة، وتحديد المرشح علي، تعود إلى أنه «خاض الانتخابات بإمكانات لا تعتبر كافية مقارنة بغيره من المرشحين الفائزين، وتحديد الإمكانات المالية الضعيفة التي جعلته غير قادر على قيادة حملته بالشكل المناسب، وعدم قدرته على استمالة أصوات كافية لفوزه من بقية المناطق خارج الشمال، الذي نال منه أغلب أصواته».

وأشارت المصادر إلى أن «مرشحي المنطقة توجّسوا من وجود لوائح مغلبة وجاهرة، الأمر الذي سيجعل خرقهم لها صعباً، كما سادهم إرباك